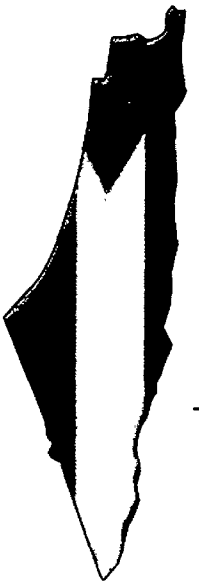

التمثيل الوطني الفلسطيني (٢)

إعداد: يوسف فخر الدين

المشاركون

سليمان الدباغ

يوسف فخر الدين

فادي خطاب
(تصوير، بما في ذلك ص ٨٤)

حافظ عمر
(لوحة، ص ٩١)

بعد أكثر من ١٨ سنةً على توقيع اتفاقيّة أوسلو المشؤومة، تعيش الحالةُ السياسيّة الفلسطينيّة أسوأ مراحلها. فحركة التحرّر التي كانت فخرَ الشعب الفلسطينيّ، ومنجزَه الأبرز بعد النكبة، انتهت إلى سلطة حكم ذاتيّ محدود أخلّت بالوحدة الوطنيّة التي بُنيتْ على أساس برنامج سياسيّ جامع. كما أنها باتت ساحةً لانقسامات سياسيّة وجغرافيّة نتيجةً لمغامرة القيادة السياسيّة في التخلّي عن الحقوق الوطنيّة الجامعة، ولطرحها برنامجًا خاصًّا ترى فيه مصلحةً لقطاعات فلسطينيّة معيّنة. الملاحَظ أنّ هذا الانهيار ما كان ليحدث لولا تخريبُ المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ، ومنعُ عموم الشعب الفلسطينيّ من المشاركة السياسيّة عبر انتخاب مندوبيهم وعبر المؤسّسات الشعبيّة من نقاباتٍ واتحادات.

نتابع في هذا العدد من الآداب القسم الثاني من ملفّ التمثيل الوطنيّ الفلسطينيّ. وكنّا في العدد الماضي قد استضفنا كلًّا من الباحثَيْن خليل شاهين ومأمون الحسيني.

التمثيل الوطني الفلسطيني (٢)

مسيرةٌ وواقعٌ وآفاق

□ سليمان الدَّبّاغ ❖

كانت قضيّةُ التمثيل الفلسطينيّ وما تزال إحدى أبرز المعضلات التي واجهت الواقعَ الوطنيَّ الفلسطينيّ. ومعلومٌ أنّ نكبةَ العام ١٩٤٨ صادرتْ إنجازَ الاستقلال الوطنيّ، وبناء الدولة القطْريّة الفلسطينيّة أسوةً ببقيّة الدول العربيّة التي أقامت سلطاتها في حيّزٍ جغرافيٍّ محددٍ تشكّلَ في إطاره، بعد نوال الاستقلال، ما بات يُعرَفُ بالدولة السوريّة والدولة اللبنانيّة والدولة العراقيّة... ومعها الشعبُ السوريُّ والشعبُ اللبنانيُّ والشعبُ العراقيُّ... ونمت الدولةُ القطْريّة ومؤسّساتُها، إلى جانب السلطات الحاكمة، بالتوازي أو بالتطابق. وبتبلور فهمٍ قانونيٍّ للعلاقة بين الدولة والشعب، تطوّر مفهومُ التمثيل إلى مستوًى ذي صلةٍ بالنظام السياسيّ والنظام الاقتصاديّ والاجتماعيّ والأساس الفكريّ.

❖ كاتب فلسطينيّ مقيم في سوريا.

في فهم التمثيل الوطنيّ

يحيل رائف زريق[1] معضلةَ التمثيل والهويّة الفلسطينيَّين على غياب «أهل للصالح العامّ» بحكم وجود الفلسطينيّين كأقليّات. ويوضح رؤيته هذه من خلال مقاربة هذين المفهومين من منظارين مختلفين للتمثيل: المكانة، والموقف.

١. يعرّفُ المنظورُ الأوّل (المكانة) التمثيلَ بأنّه علاقةٌ إجرائيّةٌ بين أفراد مجموعة معيّنة، وفئةٍ منتخبةٍ من داخلها. تقوم الفئةُ المنتخبة بتمثيل مجموعتها أمام المجموعات الأخرى، التي تشكّلُ قمّةٌ ضيّقةٌ لقاعدةٍ عريضةٍ من الناس. وتَعتبر هذه القمّةُ القاعدةَ التي انتخبتْها مرجعيّةً لها، وتستطيعُ القاعدةُ استجوابَ ممثّليها. وبغضّ النظر عن مدى التلاقي في الآراء بين أفراد القاعدة والقمّة، أو بين أفراد القمّة، تشكّل كلٌّ من القمّة والقاعدة جماعةً حصريّةً مغلقة تحدّد مَن هو داخلها ومَن هو خارجها. وهنا يجري التمييزُ بين داخل الجماعة وخارجها باعتباره قضيّةَ مكانٍ: فالبرلمان المنتخب، أو أيُّ هيئةٍ منتخبةٍ، يمثّل كلَّ المواطنين (بغضّ النظر عمّن صوّتَ لهم)، ومن ثمّةَ فإن هذا المنطقَ التمثيليَّ لا يقبل الاعترافَ بوجود ممثّلين للجماعة من أعضاءٍ لا ينتمون إليها. هذا الشكل من التمثيل (المكانة) هو المتعارفُ عليه لدى أغلبيّة المجتمعات. لكنّ حالة الشعب الفلسطينيِّ الخاصة، حيث توجدُ أغلبيّتُه على شكل أقليّاتٍ ضمن أكثريّاتٍ مختلفةٍ عنها (الشتات ومناطق ١٩٤٨)، وحيث يرزح قطاعٌ منه تحت الاحتلال، تَفترضُ معالجةً أكثر تركيبًا. وهذا ما تبدّى عبر بروز خلافات داخلَ صفوف الفلسطينيّين، بين مؤيّدٍ ومعارضٍ لهذا الشكل أو ذاك من أشكال التمثيل.

٢. النموذج الجوهريّ أو المبدئيّ. هذا النموذج يؤمنُ بفكرة «تمثيل المصالح» على اعتبار أنّه لا توجد حقيقةٌ موضوعيّةٌ اسمُها «المصالح الحقيقيّة للشعب،» لكون هذه نتاجًا لعمليّة التمثيل لا سابقةً له. لذا لا يُقبل، استنادًا إلى هذا المنهج، أن يجري الادّعاءُ أنّ المجلس أو الرئيسَ المنتخب قد «خانا مصالحَ الشعب» (أو البلد أو الجهة) التي يمثّلانها نتيجةً لموقفٍ ما؛ ولا يُقبل الادّعاءُ أنّهما لا يمثّلان «المصالحَ الحقيقيّة» للناخبين لأنّ الانتخابات القادمة هي التي تقرّر ذلك.

هكذا نجدُ أنّ التمثيلَ في النموذج الأوّل يصبح نقطةَ الانطلاق، وأنّ المصلحة العامّة نهايته. أما التمثيل في النموذج الثاني فموقف، وهو بمنزلة جائزةٍ يحصل عليها مَنْ يستحقّها؛ لذا يمكنُ أن ننتخبَ أيَّ شخصٍ يتبنّى موقفًا تتبنّاه أغلبيّةٌ في الجماعة، من دون اشتراط أن يكونَ من الجماعة نفسها.

الصراعُ على التمثيل الفلسطينيِّ من النكبة حتى ١٩٦٤

برز الطابعُ المعقّدُ للتمثيل الفلسطينيّ بدءًا من العام ١٩٤٩ بعد توقيع اتفاقيّات الهدنة بين إسرائيل والدول العربيّة المشاركة في الحرب حينذاك، وترتّبَ عليها انسحابُ الجيوش العربيّة من فلسطين باستثناء الجيش المصريِّ من غزّة، والأردنيِّ من الضفّة الغربيّة. وشهدتْ هذه الفترةُ صراعًا على تمثيل الشعب الفلسطينيِّ بين الهيئة العربيّة العليا والحكومة الأردنيّة. فقد طالبت الهيئةُ، من خلال وفدها في الأمم المتّحدة، «بضرورة إعلان دولةٍ عربيّةٍ فلسطينيّة،» وعملتْ على الدعوة إلى مؤتمر غزّة (تشرين الأوّل ١٩٤٨) أُقرَّ فيه تشكيلُ حكومة عموم فلسطين، ومجلسٍ وطنيٍّ يضمُّ ممثّلي الشعب الفلسطينيّ، وأصبح أحمد حلمي عبد الباقي رئيسًا للحكومة المذكورة. لكنْ على الرغم من اعتراف الدول العربيّة بهذه الحكومة (باستثناء الأردن)، فإنّ مجلسَ الجامعة العربيّة المنعقد في أيلول ١٩٤٨ اكتفى بإقرارٍ «وجاهة الفكرة وأنّها حقٌّ طبيعيٌّ لأهل فلسطين...» ومع دعوة عبد الباقي إلى حضور اجتماعات مجلس الجامعة في تشرين الأوّل ١٩٤٨، فإنّ ذيْنك الإقرار والحماس بدأا بالتلاشي، وهو ما ظهر في امتناع الجامعة عن دعوة حكومة عموم فلسطين إلى الاجتماعات اللاحقة.

في يوم انعقاد مؤتمر غزّة، عُقدَ مؤتمرٌ فلسطينيٌّ آخر في عمّان، سَحَب كلّ شرعيّةٍ عن مؤتمر عمّان، وفوّض الملكَ عبد الله «تفويضًا تامًّا في أن يتحدّثَ باسم عرب فلسطين؛ يفاوضُ عنهم ويعالجُ مشكلاتهم بالشكل الذي يراه، وهو الوكيلُ عنّا في جميع شؤون مستقبل فلسطين...» وبعد ذلك بشهرين عُقد مؤتمر أريحا، وكان من أهمّ قراراته «مبايعةُ الملك عبد الله ملكًا على فلسطين كلّها»؛ وجرى ترجمةُ ذلك قانونيًّا وإداريًّا بسلسلةٍ من الإجراءات تُوِّجتْ بعمليّة التجنيس التي بدأتْ عام ١٩٤٩، فصدر قانون اعتبر أنّ لكلّ المقيمين في الضفّتين حقَّ الحصول على الجنسيّة الأردنيّة. وفي ١٩٥٠/٤/٢٠ جرت انتخاباتُ مجلس النوّاب على قاعدة المناصفة بين الضفّتين، تلاها قرارُ الوحدة بينهما. وبهذا أُسدِلَ الستارُ على أوّل محاولةٍ فلسطينيّةٍ لبعث الكيان الفلسطينيّ فوق ما تبقّى من فلسطين، وكانت حكومةُ عموم فلسطين آخرَ التجارب التي أنهت بها القيادةُ التقليديّة للشعب الفلسطينيّ حياتها السياسيّة.

بعدها أخذ الفلسطينيُّون يَعْبرون مرحلةً جديدةً ذاب فيها التمثيلُ الفلسطينيّ في إطار الانتماء إلى «العروبة.» فانخرطوا في صفوف المؤسّسات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة العربيّة؛ وشكّل هذا الانتماءُ، بالمعنى الفكريِّ والسياسيِّ العامّ، تعويضًا من قساوة فقدان الانتماء الوطنيّ «الخاصّ.» وبذلك غابت الحركةُ الوطنيّةُ الفلسطينيّةُ، وغابت معها المهامُّ الوطنيّة الخاصّة بالشعب الفلسطينيّ. واستمرّت هذه المرحلة حتى قيام منظّمة التحرير

(١) «الإستراتيجيّة الغائبة في العمل الأهليّ الفلسطينيّ في إسرائيل والأراضي الفلسطينيّة،» المركز الفلسطينيّ للدراسات الإستراتيجيّة، ٢٠٠٣/١٢/٥.

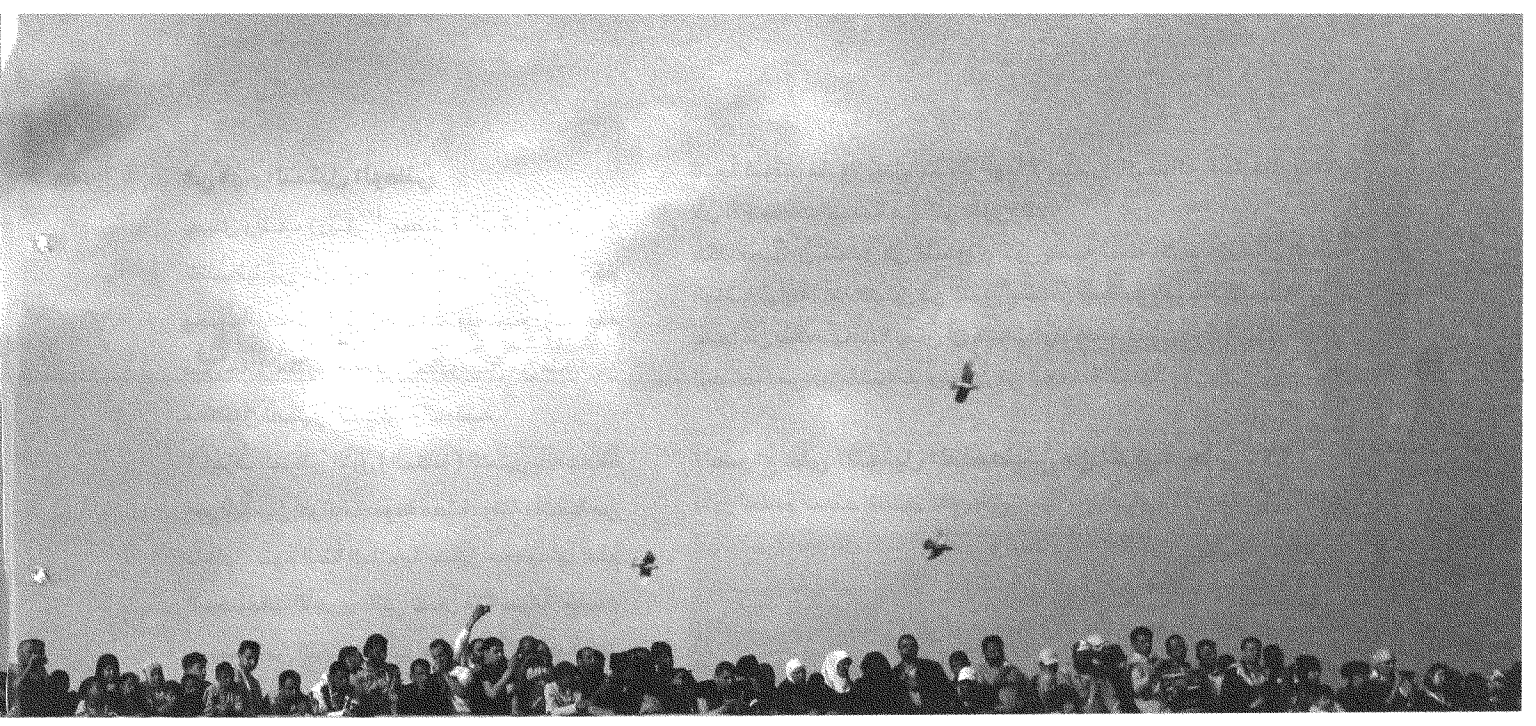

الفسطينيّة في العام ١٩٦٤، رغم أنّه تخلّلها ظهورُ حركات وطنيّة مدنيّة تعبّرُ عن ذاتيّة فلسطينيّة «محضة»: فقد تأسّسَ الاتّحادُ العامُّ لطلبة فلسطين في القاهرة (١٩٥٩)، وحركةُ الأرض في مناطق ٤٨ (في العام ذاته)، وفوجُ التحرير الفلسطينيّ في العراق (١٩٦٠)، والاتّحاد القوميُّ العربيّ الفلسطينيّ في غزّة (١٩٥٨)، وفرعُ حزب البعث في لبنان (١٩٥٩)؛ ولجنةُ فلسطين في حركة القوميين العرب عام ١٩٥٨، وغيرها. ولقد أسهم ظهورُ هذه التشكيلات في إبراز ما بات يعتمل في نفوس العديد من الشباب الفلسطينيّين حيال بناء كيانٍ فلسطينيٍّ مستقلٍّ عن الكيانات العربيّة. وهو ما جرت ترجمتُه في بناء فصائل فلسطينيّة مسلّحة أخذتْ في الانتشار السريع بين صفوف الفلسطينيّين. وبسبب الزخم الذي رافق عملَ هذه التشكيلات الاجتماعيّة والنقابيّة والعسكريّة، وما أثارته من حراكٍ سياسيٍّ بين أوساط الفلسطينيّين، ومن تأثيرات متبادلة بينها وبين الأوساط الشعبيّة العربيّة، فقد تنبّهت السلطاتُ العربيّة إلى ضرورة ضبطها واستيعابها. وجاءت مناسبةُ ترجمة هذه التوجّهات في المجلس الأربعين لجامعة الدول العربيّة (١٩٦٣)، الذي بحث في تعيين ممثّلٍ لفلسطين خلفًا لأحمد حلمي (المتوفّى)، فاختير أحمد الشقيري ممثّلاً لفلسطين، وكُلّف القيامَ بجولةٍ لإجراء استشاراتٍ مع الحكومات العربيّة وممثّلي الشعب الفلسطينيّ. واستغلَّ الشقيري هذا القرار والدعمَ المصريَّ له، فتجاوز المهامَّ المقرّرة إلى المطالبة بكيانٍ فلسطينيٍّ (رغم معارضة الأردن وسوريا). وباستثناء حزب التحرير الإسلاميّ الذي رفض فكرةَ الكيان الفلسطينيّ، فقد لاقى هذا المقترحُ دعمًا من مجموع القوى الفلسطينيّة، وهو ما دفع الشقيري إلى تعزيز تحرّكه باتّجاه الدعوة إلى المؤتمر الفلسطينيّ الأوّل. فشُكّلتْ لهذا الغرض لجنةٌ تحضيريّةٌ نظّمتْ مجموعةٌ حافلةٌ من النشاطات واللقاءات الفلسطينيّة، من خلال لجانٍ تحضيريّةٍ فرعيّة قامت أيضًا باختيار ممثّليها إلى المؤتمر، الذي جاء في غالبيّته من الوجهاء ورجال الأعمال، وإنْ ضمَّ بنسبٍ محدودةٍ ممثّلي التنظيمات الفلسطينيّة آنذاك: فتح، حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ، حركة القوميين العرب، والأعضاء الفلسطينيين في مجلسي النوّاب والأعيان الأردنيّ، وأعضاء الوزارات في الأردن. ووصل عددُ أعضاء المؤتمر إلى حوالى ٣٨٨ عضوًا، وانعقدَ في نهاية شهر أيّار ١٩٦٤ في القدس، وفي ختام أعماله أعلنَ الشقيري ولادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة «ممثّلةً للشعب الفلسطينيّ وقائدةً لكفاحه من أجل تحرير وطنه.» وبعد شهرين قام الشقيري، رئيسُ المنظّمة، بتسمية أعضاء اللجنة التنفيذيّة. وبدأت المنظّمةُ الخطواتِ الأولى لعملها بفتح مكاتبَ لها في البلدان العربيّة، وبناء جيش التحرير الفلسطينيّ، ومؤسّساتٍ أخرى داعمةٍ (إذاعة، مركز أبحاث، اتّحادات شعبيّة).

منظّمة التحرير ممثّلٌ شرعيٌّ ووحيد

نصّت المادّة الرابعة من النظام الأساسيّ للمنظّمة على أنّ الفلسطينيّين جميعًا «أعضاءٌ طبيعيّون» فيها، «يؤدّون واجبَهم في تحرير وطنهم على قدر طاقاتهم وكفاءاتهم،» وأنّ «الشعب الفلسطينيّ هو القاعدة الكبرى لهذه المنظّمة.» ونصّت المادّة الخامسةُ على الآتي: «يُنتخبُ أعضاءُ المجلس الوطنيّ عن طريق الاقتراع من قبل الشعب الفلسطينيّ» ـ وهو ما لم يجرِ التقيّدُ به آنذاك. وردَّ الشقيري على طريقة اختيار أعضاء المؤتمر بالتعيين قائلاً إنه في كلّ مكانٍ زاره «كان اللاجئون يطالبون بالمعسكرات لا الانتخابات،» وإنّ «الحركات التحرّريّةَ لا تبدأ بالانتخابات، وإنّما بالتطوّع والفداء.»

مع تزايد نفوذ الفصائل الفلسطينيّة في أوساط الشارعين الفلسطينيّ والعربيّ، بفعل نشاطها العسكريّ، زاد نفوذُها أيضًا في إطار منظمة التحرير الفلسطينيّة،

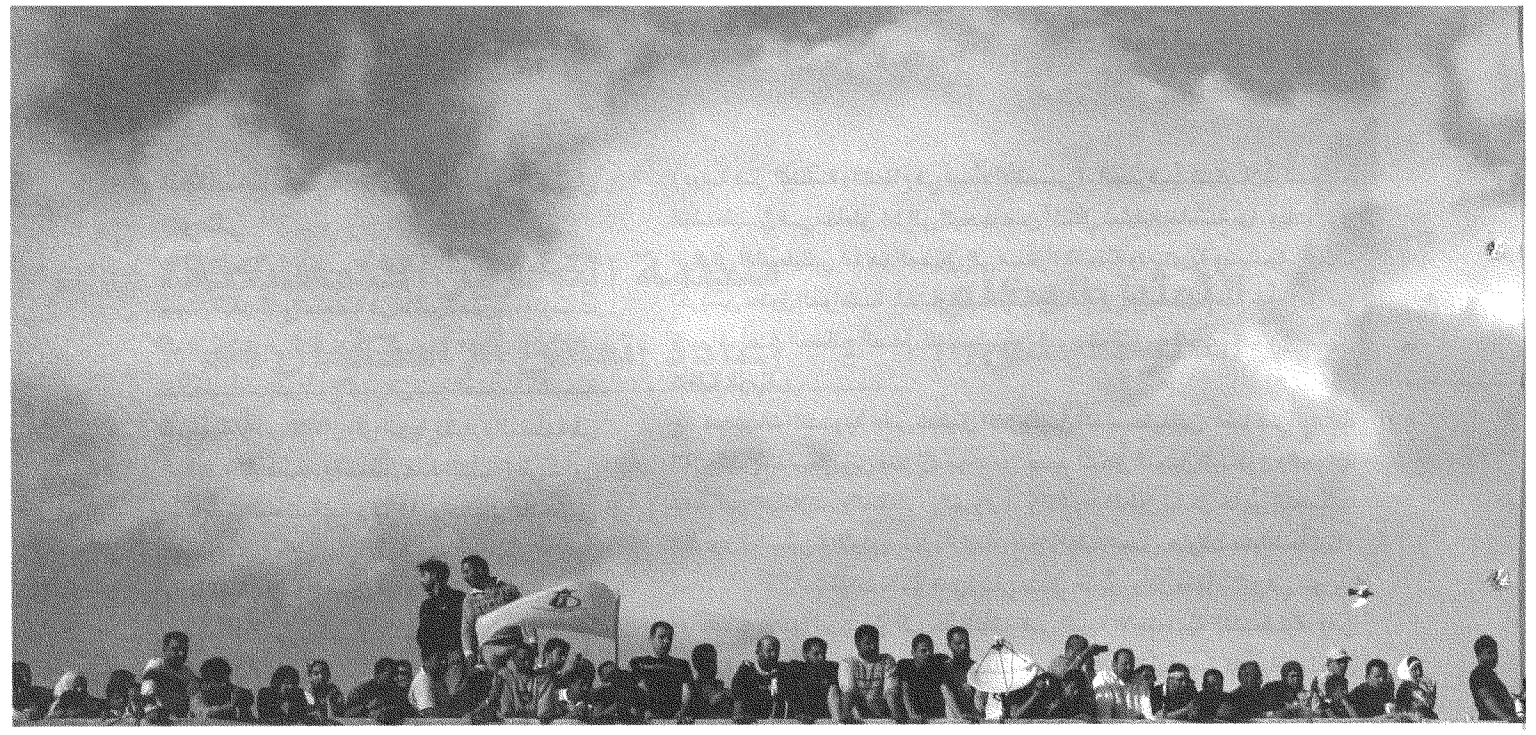

ومهّد لها الطريقَ للسيطرة الكاملة على المنظّمة. وهذا ما تكرّسَ في الدورة الرابعة للمجلس الوطنيّ (١ تموز ١٩٦٨)، إذ سيطرت الفصائلُ على اللجنة التنفيذيّة والرئاسة، وأقرّت الميثاقَ الوطنيَّ بعد تعديله، وصاغت نظامَ الكوتا الشهير الذي مازال معمولاً به حتى الآن. وكان أبرز تعديلٍ على الميثاق في هذه الدورة هو تعريف المنظّمة، إذ أصبحت المادة ٢٦ من النظام الأساسيّ كما يأتي: «منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة، الممثّلة لقوى الثورة الفلسطينيّة، مسؤولةٌ عن حركة الشعب العربيّ الفلسطينيّ في نضاله من أجل استردادِ وطنه وتحريره، والعودة إليه، وممارسة حقّ تقرير مصيره فيه في جميع الميادين الفكريّة والسياسيّة والماليّة، وسائر ما تطلبه قضيّةُ فلسطين على الصعيدين العربيّ والدوليّ...» وبهذا قبضت الفصائلُ الفلسطينيّةُ بقوّةٍ على الحقل السياسيّ الفلسطينيّ، محتكرةً التمثيلَ الوطنيّ واختيارَ الممثّلين، ومحتكرةً مَنْحَ الصفة الوطنيّة وحجبها.[1]

أكثر من ذلك، فإنّ سيطرةَ الفصائل على المنظّمة أسّست منطقَ سلطةٍ فريدةٍ من نوعها. فسلطةُ المنظّمة هنا ليست كسواها، قوّةَ تحكّمٍ سياسيٍّ، اقتصاديٍّ، اجتماعيّ، مدنيٍّ.. الخ، وتتحمّل هذه المسؤوليّةَ أمام شعبها ومؤسّساته، مسنودةً قانونيًّا بالحقِّ الحصريِّ لاستخدام القوّة. فقد باتت المنظّمة ممثّلةً شرعيّةً ووحيدةً للشعب الفلسطينيّ ـ باعتبارها نظيرَ «الوطن المعنويّ» للفلسطينيّين (الوطن المقبل)، و«الهويّةَ الجمعيّةَ المتخيّلة،» والصلةَ الرئيسةَ بجموع الفلسطينيّين في التوافق والتواطؤ على شعارات التحرير وشعارات الدولة والاستقلال وتقرير المصير والعودة... ـ من دونَ أن يكونَ للمنظّمة أرض (وطنٌ) تمارس عليه مدلولات السلطة الماديّة في الاتّجاهين. إلا أنّ غيابَ هذا الوطن (الأرض) لم يُغيّبْ سلطة المنظّمة، وإنْ أخذت طابعًا مختلفًا؛ ذلك أنّ ما حازته المنظمة من نفوذٍ فلسطينيٍّ، واعترافٍ عربيٍّ ودوليٍّ، وتحالفات إقليميّة ودوليّة واسعة، أسهم في توليد عناصر قوّةٍ ونفوذٍ لها داخل صفوف الشعب الفلسطينيّ في إطار مقاربةٍ لا تختلف بممارستها عن سلطات الدول. فقد دمجت المنظّمةُ في ذاتها مدلولات «الدولة» ومؤسّساتها ومعانيَها، وممارسةَ السلطة (القوّة) Power في آنٍ واحدٍ، مسلّحةً باحتكار التمثيل، وبممارسة الكفاح المسلّح. وأسهم تدفّقُ المساعدات الماليّة الكبيرة، ولاسيّما عبر الدول النفطيّة، في بناء الأطر الإداريّة والدبلوماسيّة، وفي تطوير شكلٍ من العلاقة الزبائنيّة (الريعيّة) مع قطاعاتٍ ونخبٍ فلسطينيّةٍ تضخّمتْ في إطارٍ بيروقراطيٍّ وشكّلت الشريحةَ الرئيسةَ المهيمنة على مفاصل العمل والقرار السياسيّ والعسكريّ والإداريّ والدبلوماسيّ. وتأسّستْ على هذا الواقع نظريّةُ «مركز الثقل الرئيسيّ» للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وهو مركزٌ لم يكنْ مرتبطًا بالحدّ الكافي مع تجمّعات الفلسطينيّين المتذرّية، ومع همومها وقضاياها، **وإنّما بمكان وجود قيادة المنظّمة**. وكان «التمثيلُ الفلسطينيُّ» يهاجرُ من إقليم إلى آخر مع هجرة هذه القيادة. والحقّ أنّ هذه الفرادةَ في «التمثيل» جعلت «الممثّلين» في منأًى عمّن تمثّلهم، وخارج إطار الرقابة والمحاسبة، وخارج سُبلِ تجديد الشرعيّة عبر أصوات الشعب الفلسطينيّ. لقد جُمّد مصدرُ الشرعيّة بالفعل الثوريّ، الذي قُدِّمَ على أنّه حدثٌ تاريخيٌّ مستمرٌّ؛ فإنْ كفّت القوى السياسيّةُ عن ممارسته فإنّها لا تكفُّ عن احتكار شرعيّته، مانعةً تداوله، مصرّةً على المحاصصة بينها ضمنَ نظام الكوتا. لكنّ هذا التمثيل، ولأسبابٍ تخصُّ الواقعَ الإقليميَّ وبعضَ القوى المكوّنة للمنظّمة، كان يجري التطاولُ عليه والتشكيكُ به، حتى وصل الأمرُ في أوقاتٍ عديدةٍ إلى تشكيل جبهاتٍ وتحالفاتٍ خارج إطار المنظّمة.

(١) سمير الزبن، **تحوّلات التجربة الفلسطينيّة** (دمشق: مركز الفد العربيّ، ٢٠٠٥).

انعكاسات عمليّة التسوية على التمثيل الوطنيّ

إلا أنّ التحدّي الأكبر لوحدانيّة التمثيل جاء لاحقًا، حين انخرطت المنظّمة في مسيرة مدريد، وتوصّلتْ مع إسرائيل إلى «اتّفاق أوسلو» عام ١٩٩٣، الذي أثار خلافاتٍ أدّت إلى شرخٍ كبيرٍ في بنية المنظّمة وشرعيّة تمثيلها. وأدّى الاتّفاق إلى اندماج قيادة المنظّمة في السلطة الوطنيّة، وانغماس هذه القيادة في شؤون المناطق المحتلّة عام ١٩٦٧، وإهمال اللاجئين الفلسطينيّين والأراضي المحتلّة عام ١٩٤٨.

أ - تداعيات التسوية على التمثيل في مناطق سلطة الحكم الذاتيّ. بانتقال القيادة الفلسطينيّة إلى قطاع غزّة، وإلى الضفّة لاحقًا، وبعد أنْ تماهت مع مؤسّسات السلطة التي بدأتْ في بنائها، انتقلتْ عمليًّا من كونها قيادةً لدولة منفًى تمثّلُ كلَّ الفلسطينيّين لتصبحَ سلطةَ حكمٍ ذاتيٍّ على أرضٍ وشعبٍ فوق أرضه. وباتت هذه السلطةُ في مواجهة إداراتٍ مدنيّةٍ (بلديّات، مجالس مدن، محافظات...) تُختارُ في إطار انتخاباتٍ محليّة (من دون أن ننسى انتخابات المجلس التشريعيّ ورئاسة السلطة مباشرةً). ونشأ عن ذلك تحمّلُ سلطة الحكم الذاتيّ مسؤوليّاتٍ أساسيّةً (اقتصاديّة، اجتماعيّة، تربويّة، صحيّة...) ومهامّ حفظ الأمن (بالتنسيق مع الاحتلال).

ومع وصول عمليّة التسوية إلى الاستعصاء، وتراجع إمكانيّة تحقيق الدولة المستقلّة، وتعاظم احتمال تحوّل الحكم الذاتيّ إلى واقعٍ يكاد يصبحُ نهائيًّا، دخلت المنظّمةُ والسلطةُ السياسيّةُ التي تهيمن عليها في مأزقٍ خطير. فقد تصاعدتْ وتيرةُ المعارضة وحجمُها، واتخذ الصراع جانبًا تمثيليًّا تفجّرَ إثر الانتخابات التشريعيّة في العام ٢٠٠٦، ما أوصلَ الوضعَ التمثيليَّ الفلسطينيَّ إلى سلطتين وحكومتين، لكلٍّ منهما أجهزتُها الإداريّةُ والأمنيّةُ والاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة. أما وثيقة الوفاق الوطنيّ (حزيران ٢٠٠٦) واتّفاقيةُ مكّة (٢٠٠٧) وحواراتُ القاهرة، الساعية جميعُها إلى مشروعٍ إصلاحيٍّ للبنى القياديّة للمنظّمة والسلطة وإعادة بنائهما على قواعد انتخابيّة، فقد مُنيَت بالفشل. وبعيدًا عن الأسباب المباشرة التي رتّبتْ مصالحَ خاصّةً لأطرافٍ متعدّدةٍ على قاعدة الانقسام واستمراره، فإنّ المشكلةَ الكبرى لموضوع التمثيل كانت ومازالت قائمةً.

ب - تداعيات التسوية على التمثيل في أراضي ٤٨. بعد اتّضاح طبيعة المشروع الرسميّ الفلسطينيّ (دولة في الضفّة والقطاع في حدّه الأقصى)، انصرفتْ تشكيلاتُ المجتمع الفلسطينيُّ في مناطق ٤٨ إلى البحث عن أشكالٍ تمثيليةٍ خاصّةٍ بها. وبات الهمُّ الرئيسُ لفلسطينيي ٤٨ هو الوصولَ إلى مساواةٍ قانونيّةٍ ودستوريّةٍ وسياسيّةٍ، بهدف تكريس حقوق المواطنة باعتبارهم أقليّةً قوميّة. ومن هنا نفهمُ صرخةَ زريق عن «غياب أهل الصالح العامّ، للفلسطينيّين في إسرائيل بحكم غيابِ من يمثّلهم كأقليّةٍ قوميّة.»

ج - تداعيات التسوية على تمثيل اللاجئين الفلسطينيّين. أمّا في أوساط اللاجئين الفلسطينيّين فقد ازدهرتْ من جديدٍ أشكالُ التمثيل الصغرى والجزئيّة (مجالس العائلات، والعشائر، والقرى)، وانتشرتْ لتطولَ بشكلٍ خاصٍّ التجمّعات الكبرى للاجئين (الأردن، سوريا، لبنان). وترافقَتْ معها محاولاتٌ متواضعةٌ لبناء منظّماتٍ أهليّةٍ، تطوّرتْ نسبيًّا في لبنان بشكلٍ خاصٍّ، وأقلّ منها بكثير في سوريا، ولكنّها بمجملها لم تتطوّرْ إلى حدّ التأثير في البنية الاجتماعيّة الفلسطينيّة. ومن هذه المحاولات نشطتْ في أوساط اللاجئين الفلسطينيّين حركاتٌ باسم لجان ومؤتمرات العودة، كانت بأعدادها الكبيرة وتنوّعها مبادرةً مختلفةً في مجال العمل الوطنيِّ الفلسطينيّ، ويُتوقّع أن تؤسّسَ للارتقاء بآليّات التمثيل الفلسطينيِّ وفق أسسٍ مجتمعيّة وديمقراطيّة. ومردُّ التفاؤل الذي عمَّ هو أنّ البنى الجديدةَ عكست، كما تقول كرمى النابلسي، الترابطَ المتواصل بين تشكيله من المؤسّسات، والجمعيّات، والنقابات، واللجان الشعبيّة، والمنظّمات التي تعمل لصالح شعبها أو مجتمعها خارجَ إطار الخدمات الرسميّة الثابتة. وهو ما ورد في مشروع كرمى النابلسي، «مشروع كاڤيتاس»، إذ لفتت النابلسي إلى «أنّ هناك العديدَ من النواحي الخفيّة الخاصّة بموضوع التمثيل يرتبطُ بحماية اللاجئين الفلسطينيّين...»

ورغم تكرار اللاجئين تأكيدَهم أنّ المنظّمة هي الممثّل الشرعيُّ الوحيد للفلسطينيّين، فإنّهم وعوا في سياق التغييرات الناتجة من اتّفاقيّة أوسلو أنّ هناك مستوياتٍ سياسيّةً وقانونيّةً وفرديّةً ومدنيّةً. لذلك طالبت المؤسّساتُ واللجان التي أنتجوها بحقّهم في المشاركة السياسية بشكلٍ جماعيٍّ، وبحقّهم في اتّخاذ القرارات التي تتعلّقُ بمطالبهم الفرديّة؛ وهو ما دفعها إلى اقتراح بناء هياكل مدنيّةٍ للاجئين على أسسٍ ديمقراطيّةٍ تمكّنهم من أن يكونَ لهم دورٌ نشطٌ. وبديهيّ أنّ مثل هذه الأطروحات لقيتْ تجاوبًا من أوساطٍ واسعةٍ في الشتات، ولكنّها لاقت معارضةً من القوى التي وجدتْ أنّ أيَّ بنى جديدةٍ ينتجها الناسُ للتعبير عن أنفسهم تهدّدُ شرعيّتها، ولذلك ادّعت أنّ أيَّ شكلٍ من الهياكل المدنيّة يشكّلُ تهديدًا لوحدانيّة تمثيل منظّمة التحرير.

خاتمة

نظرًا إلى افتقار النظام السياسيّ الفلسطينيّ إلى ركيزةٍ تضمنُ صحّةَ التمثيل وديمومته، دخل الوضعُ الفلسطينيُّ في أزمةٍ تهدّد الوجودَ الوطنيَّ الفلسطينيّ. ولعلَّ محاولات سياسيّة كثيرةً لتدارك هذا الخطر انطلقتْ من نوايا صادقة، إلا أنّه لم يتمَّ إدراكُ الحاجة إلى وضع حدودٍ بين النظام السياسيّ الفلسطينيّ (المعبَّر عنه بمنظمة التحرير) وبين السلطة السياسيّة المهيمنة على المنظّمة. وهذا ما لا يمكنُ تحقيقه دون إنجاز عقدٍ اجتماعيٍّ فلسطينيٍّ جديدٍ يعيد تنظيمَ العلاقة بين الشعب الفلسطينيّ، في مختلف أماكن وجوده، وبين منظّمة التحرير: عقد اجتماعيّ يقوم على رعاية المصالح المختلفة لتجمّعات الشعب الفلسطينيّ في الوطن والشتات، ويحولُ دون وصول اختلاف مصالح القطاعات الفلسطينيّة إلى مستوى التناقض.

دمشق

التمثيل الوطني الفلسطيني (٢)

منظّمة التحرير الفلسطينيّة: إعادةُ إنعاشٍ أم استكمالُ دفن؟

□ يوسف فخر الدين ❖

على الرغم من الجدل الذي دار حول أسباب نشأة منظّمة التحرير، وحول اعتبارِ وجودها في الأساس دليلاً على ضعف مشروع الوحدة العربيّة، فإنّ الفلسطينيّين حوّلوا هذا الوجود خلال عقودٍ إلى كيانٍ جامعٍ ينوب عن الدولة الوطنيّة في الظروف الاعتياديّة. ومنذ أيام التأسيس الأولى، عكست المنظمة ميزانَ القوّة الإقليميّ والفلسطينيّ، بل إرادةَ الفلسطينيين الشعبيّة أيضًا بحدودٍ لا يمكنُ الاستهانة بها. ولذلك انتقل مركزُ الثقل فيها باتّجاه فصائل العمل المسلح حين كانت هذه التعبيرَ الأبرزَ عن تلك الإرادة. وبفضل آليّات التمثيل التي اعتمدتها المنظّمة (التي راعت، بالإضافة إلى «الشرعيّة الثوريّة»، التي حازتها فصائلُ العمل المسلّح، إرادةَ التكوينات الاجتماعيّة) استطاعت أن تكونَ معبّرًا موثوقًا إلى حدّ بعيد عن إرادة الشعب.

❖ كاتب فلسطينيّ ومراسل الشؤون الفلسطينيّة في الآداب.

بروز السلطة واضمحلال المنظمة

تغيّر كلُّ ذلك حين انتقلَ «حلُّ الدولتين» من كونه مشروعًا سياسيًّا تتبنّاه قيادةٌ منظّمة التحرير، إلى نطاق التحقّق عبر ما اعتُبر توسّطات له. فنتجتْ سلطةُ الحكم الذاتيّ المحدود، وتمَّ عمليًّا نقلُ التمثيل السياسيّ الفلسطينيّ إليها، وتحنيطُ المنظّمة بانتظار استكمال الاتفاقيّات، لتوقّع المنظمة ـ وهي مومياء ـ عن الفلسطينيّين المغيّبين في الشتات وأراضي ٤٨، قبل دفنها نهائيًّا. وفقط في حالتين عدنا إلى سماع الحديث عن دورٍ سياسيٍّ تمثيليٍّ للمنظّمة: مرةً بعد نتائج الانتخابات التشريعيّة في الضفّة والقطاع، حين وجد أبو مازن أنه في حاجةٍ إلى شرعيّة المنظّمة لمواجهة فوز حركة حماس، وتخوّفًا من أن يؤدّي هذا الفوزُ إلى تعطيل المفاوضات[1]؛ وأخرى كلّما وصلت المفاوضات إلى استعصاء، وآخرُها بعد أن اعترف «عرّابُها» نفسُه بوصول المفاوضات مع الاحتلال إلى طريقٍ مسدود.[2] وقد عبّر ذلك عن البؤس الذي وصلتْ إليه الحالةُ السياسيّة الفلسطينيّة: فهي لم تستطع تحقيقَ حلمها بالدولة الفلسطينيّة عبر المفاوضات، ولم تعد تمتلك القوّةَ التي كانت تتيحها وحدةُ الشعب الفلسطينيّ كلّه.

الدعوة إلى إحياء المنظمة ودمقرطتها

كان من المنطقيّ أن يتلقّفَ دعاةُ وحدة الشعب الفلسطينيّ عبر المؤسّسة الجامعة ما بدا لهم فرصةً مواتيةً، حين تزايدت المطالبُ بإحياء المنظّمة. الفكرة لدى هؤلاء هي أنّ إمساك الناس بمصيرهم عبر مؤسّساتٍ ديمقراطيّةٍ سيَضبط القيادةَ السياسيّةَ بإرادة الناس. وهذه فكرةٌ صحيحةٌ إلى حدٍّ ما، ولكنها تعني أنّ صراعًا سيُخاض مع القيادة السياسيّة الخبيرة بسبل التفلّت من الضوابط الشعبيّة. وغالبًا ستحاول القيادةُ الفلسطينيّة وضعَ نفسها في منتصف الطريق، بين ما يريده الشعبُ وما يريده الاحتلالُ، لتساوم الطرفين: الأول على ديمومتها وسبل الانتخاب التي تُبقي لها السيطرة، والثاني على استعادة بعض الآمال في التسوية. وهي تفعل ذلك اليوم حقًّا، معتمدةً على ادّعاء «الانتخابات حيثما أمكن ذلك.»[3] ويظهر ذلك في الترتيبات التي تُعدّها لضمان سطوتها إن اضطرّتْ إلى إجراء الانتخابات، وفي إبقاء البابِ مفتوحًا أمام عودة المفاوضات (إمّا باللقاء المباشر أو عبر تبادل الرسائل مع الاحتلال). وما مبادرة مجموعاتٍ شابّةٍ في فلسطين والشتات إلى بناء آليّاتٍ إلكترونيّةٍ للتسجيل والانتخاب[4] إلا نزعٌ للأعذار.

الطريق إلى تفعيل المنظّمة، بواسطة المطابقة بين وجودها ومعناها السياسيَّين، وذلك عبر التحوّل الديمقراطيّ وجعل التمثيل سبيلَ تمكين الناس عبر الانتخاب، هدفٌ أثيرٌ على قلوب أجيالٍ متعاقبةٍ من الفلسطينيّين؛ وهو ما يجد اهتمامًا كبيرًا في حاضرنا لأنه يعبّر عن ذهنيّة الشباب، وينتمي إلى الأفكار المؤسّسة للموجة الديمقراطيّة التي تجتاح المنطقة العربيّة. ولذلك يمكن عدُّ الحراك الشبابيِّ المتصاعد في هذا الخصوص رافدًا من روافد الربيع الفلسطينيّ، إنْ لم يكن الخطوةَ الأولى في دربه. وكما الحال بالنسبة إلى الثوّار في المنطقة، أصبح من الواضح أنّ اهتمامَ الشباب يتركّز على الطريق لا على الهدف النهائي؛ فالأهدافُ عند أجيالٍ شابّةٍ مفعمةٍ بالمستقبليّة متبدّلة، ولكنّ حريّة الاختيار ومراقبةَ الممثّلين وسيلتان ثابتتان يطالبُ بهما الشباب لأنهما تتيحان لهم التعديل بشكلٍ دائم وتمنعان الاحتكارَ والاستبداد. ومن هذا الهاجس الشبابيِّ ندرك استخلاصَ جيلٍ جديدٍ لحكمةٍ جديدة: أنّ البليّةَ هي في منع الاختيار ولو باسم الفضيلة، لا في الاختيار الخطأ ما دامت العودةُ عنه ممكنةً.

لكننا، وعلى قناعتنا بأنّ للعمل على هذا المشروع فائدةً في كلّ الأحوال لكونه يطوّر التجربةَ السياسيّة لقطاعاتٍ شبابيّة، نسأل: هل توفّرتْ شروطُ إعادة إحياء المنظّمة؟ للجواب، يُفترض النظرُ في شروطٍ ثلاثة: إقليميّ ودوليّ لا يشجّعان عودةَ المنظمة التي كان تغييبُها نجاحًا باهرًا بالنسبة إليهما، لما عناه من تخلٍّ عن ٧٨٪ من الأرض الفلسطينيّة وعن جلِّ الشعب الفلسطينيِّ في أراضي٤٨ والشتات[5]؛ وذاتيٍّ فلسطينيٍّ سنقاربه هنا.

الشرط الذاتيّ الفلسطينيّ

١. **تعطيل المنظّمة شرط موضوعيّ لمشروع سياسيّ.** عُطّلت المنظمةُ أ) لفشلها في تحقيق مشروع التحرير الذي يعني الكلَّ الفلسطينيّ؛ ب) لأنها أصبحتْ تتناقضُ في تمثيلها مع تعريف الأرض والشعب الفلسطينيّين، المُتضمَّن في «حلِّ الدولتين» الذي تبنّته قيادتُها وسلطةُ الحكم الذاتيّ؛ ج) لأنّ لاجئي الشتات خسروا قدرتَهم على التأثير حين انتقلت القيادةُ السياسيّةُ إلى أراضي ٦٧، وفقدوا مؤسّسات المنظمة في وسطهم؛ د) لأنّ صعودَ القوى الفلسطينيّة الجديدة تمَّ في الأراضي

---

(١) حاولت الفصائلُ الفلسطينيّة حلَّ معضلة المفاوضات الناجمة عن فوز حماس من خلال وثيقةٍ سمّتها وثيقة الحوار الوطنيّ (وثيقة الأسرى) حيث ورد في البند السادس منها: «إنّ إدارة المفاوضات هي من صلاحية م.ت.ف ورئيس السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.» وهو ما وجدته حماس مخرجًا مريحًا لها، فثبّتّه في برنامج «حكومة الوحدة الوطنيّة» التي ترأسها إسماعيل هنيّة.

(٢) محمود عباس، خطاب ألقاه في رام الله، يوم الجمعة ١٦ سبتمبر/أيلول.

(٣) في ٢٠١٢/٢/٢٧ صرّح عضو اللجنة التنفيذيّة في منظّمة التحرير، واصل أبو يوسف، أنّ اللجنة «اتفقت على إجراء الانتخابات وفق التمثيل النسبيّ الكامل داخل الأراضي المحتلة، وخارجها حيثما أمكن ذلك.»

(٤) الحملة المطالبة بإجراء انتخابات مباشرة للمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ، وأحد أنشطتها: «سَجِّل أنا فلسطيني.»

(٥) يرى حسن جبارين أنّ التسوية الجارية «مبنية على أساس الفصل القوميّ العنصريّ في فلسطين التاريخية» (راجع: «الفصل كحلٍّ إسرائيليّ شامل،» موقع فصل المقال).

المحتلّة لا في وسط اللاجئين؛ هـ) لأنّ القوى الجديدة الصاعدة لم تجد فائدةً تُرتجى في دخولها منظّمةً معطّلةً يسيطر عليها خصومُها.

يُفترض بمن يعمل على تفعيل المنظّمة ودمقرطتها البحثُ في ما إذا كانت هذه العواملُ المعطّلةُ قد تراجعتْ بما يكفي لتبرير التفاؤل. التدقيق في الواقع الفلسطينيّ يشكّك في حصول ذلك. لكنْ ثمة مستجدّاتٌ أعادت إلى الأضواء هذا الهدفَ، أهمّها استعصاءُ «حلّ الدولتين» بسبب التعنّت الإسرائيليّ، وبسبب معضلةٍ تكوينيّةٍ في إسرائيل: فهي تريد أن تكون دولةً ديمقراطيّةً ويهوديّةً في آنٍ واحدٍ (وهو ما يستلزم التخلّصَ من الديمغرافيا الفلسطينيّة)، وتريد الانفصال عن الفلسطينيين من دون التخلّي عن القدس وغور الأردن والمستوطنات والمياه الجوفيّة في الضفّة، وتنظر بعين الطمع إلى الغاز المكتشف في بحر غزّة. وانطلاقًا من هذا الاستعصاء وحده، تجد القيادةُ الفلسطينيّة نفسها عاجزةً عن التقدّم في مشروع دولتها، وفي اختصار فلسطين إلى الضفّة والقطاع وإعادةِ تعريف الشعب الفلسطينيّ على أنه سكّانهما فحسب. ولكنّ انعدام التقدّم لا يعني إمكانيّة التراجع: فهناك مواثيقُ واتفاقاتٌ وتعهّداتٌ لسلطة الحكم الذاتيّ مع إسرائيل والدول العظمى[1]؛ وهناك مسؤوليّاتٌ لها عن سكّان الضفّة والقطاع الذين أنهت إسرائيلُ مسؤوليّتَها عنهم في الوقت الذي دمّرتْ وحاصرتْ سبلَ إنتاجهم الخاصّ. ولا بدَّ أنّ قرارًا بحجم إعادة إحياء المنظّمة ثورةٌ من قبل القيادة الفلسطينيّة، في حين أنّ ما يُعرف عنها يدلُّ على أنّ إنعاش المنظّمة بالنسبة إليها هو محضُ وسيلة ضغطٍ على الاحتلال لتحصيل مكاسب.

٢. **التناقض بين السلطة والمنظّمة.** بعد أن تشكّلتْ سلطةُ الحكم الذاتيّ المحدود، تحوّلتْ إلى واقعٍ سياسيٍّ اقتصاديٍّ اجتماعيٍّ لا يمكن القفزُ فوقه. فكثير من الفلسطينيّين في الضفّة والقطاع وجدوا فيها تجسّدًا وطنيًّا يتناسب، وإنْ بالحدود الدنيا، مع طموحهم إلى التخلّص من الاحتلال وتقرير مصيرهم.[2] وهو السببُ الذي يجعل تخوينَ مَن يؤيّد السلطة وحلّ الدولتين اتهامًا متسرّعًا، إنْ لم يكن مراجعة لمفهوم «الوطنيّة» الذي اعتمدته الحركةُ الوطنيّة طوال عقود وكان بمثابة أبٍ «للوطنيّة الجديدة المختصرة» التي تمثّلها سلطةُ الحكم الذاتيّ المحدود. والمشكلة التي يولّدها «حلُّ الدولتين» ذاتُ صلةٍ بالخلاف حول مفهوم هذه «الوطنيّة الجديدة،» من حيث تجزئتُه القضيّة الفلسطينيّة، وجعلُه لكلّ قطاعٍ فلسطينيّ «قضيّته» الوطنيّة المنفصلة: هكذا ينفصل الفلسطينيّون في أراضي ٦٧ في مسعاهم من أجل «الدولة المستقلّة» في حدودهم، بينما يهجس فلسطينيّو ٤٨ «بالمواطنة والمساواة،»[3] ويركّزُ اللاجئون الفلسطينيون على حقّهم في العودة إلى

(١) ورد بشكلٍ واضحٍ في برنامج «حكومة الوحدة الوطنيّة» الذي أعلنه إسماعيل هنيّة: «تحترم الحكومةُ قراراتِ الشرعيّة الدوليّة والاتفاقاتِ التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينيّة.»

(٢) يرى البند الخامس من «وثيقة الأسرى» ضرورة «حماية وتعزيز السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة باعتبارها نواةَ الدولة القادمة، هذه السلطة التي شيّدها شعبُنا بكفاحه وتضحياته ودماء وعذابات أبنائه.»

(٣) نقدًا لاندفاع الحركة الفلسطينيّة في أراضي ٤٨ خلف «المواطنة» وانتخابات الكنيست، كتبتْ رجاء زعبي عمري: «المواطنة الكاملة هي مشروع استكمال الأسرلة المنقوصة... والمقاطعة موقف يتصدّى لاستكمال الأسرلة... المواطنة الكاملة ... طموح وأماني المواطنين العرب في إسرائيل.» موقع أجراس العودة.

أرضهم التي أُخرجوا منها. وفي مواجهة التجزيئيّة، يقف طرفٌ يصرّ على هويّة وطنيّة جامعة، وينتصب ضميرٌ فلسطينيّ جماعيّ يعتمد الرواية الفلسطينيّة والتجربة الجماعيّة.[1]

على أنّ لهذه الانقسامات حواملَها التاريخيّة. فنحن نتحدّثُ عن قطاعاتٍ اجتماعيّةٍ منفصلةٍ جغرافيًّا منذ العام ٤٨، وهي كانت ضعيفةَ التكوّن الوطنيّ قبل ذلك بفعل طول التعرّض للاحتلال العثمانيّ. وقد ظهر ذلك في غياب إجماع الضفة الغربيّة على الوطنيّة الفلسطينيّة، إلى أن اختزلتْ هذه الأخيرة إلى حدٍّ بعيدٍ لتصبح «ضفّاويّة.» وبهذا نتبيّن أنّ انوطنيّةَ الفلسطينيّة الجديدة، التي كانت سلطةُ الحكم الذاتيّ مؤسّستها في التاريخ الفلسطينيّ الجديد، هي تعبيرٌ عن مشروعٍ سياسيٍّ صُوّر لقطاعٍ فلسطينيٍّ على أنّه من مصلحته، وأنها تتناقض مع الوطنيّة التي تعبّرُ عنه المنظّمة. وهذا يوضّح سبب تعقيد الجمع بينهما.[2]

خلاصة

إنّ تعاضد الناس في عمليةٍ مطلبيّةٍ سياسيّةٍ من نوع إحياء منظمة التحرير أمر مفيد، كما ذكرنا، لأنه يعني إدراكهم حقّهم في القبض على مستقبلهم. إلا أنّ هذه الفائدةَ ستتعاظم حين يدركون أنّ ما يواجه مسعاهم يتعدّى استبدادًا سياسيًّا تقليديًّا كذاك الذي يعرقل حركةَ الديمقراطيّة في الدول المحيطة بهم. ذلك أنّ الوضع الفلسطينيّ يشهد انقسامًا مصلحيًّا محمّلاً على ظروفٍ نشأتْ من وجود الاحتلال والتطهير العرقيّ الذي ارتكبه، ومن المشروع السياسيّ الذي تبنّته قيادةُ منظمة التحرير. وإذا كان صحيحًا أنّ لا ضرورة لوضع المشروع السياسيّ شرطًا لتمكين الناس من اختيار قادتهم، فإنّ الوضع الفلسطينيّ الخاصّ (الذي هو انقسامُ الناس أنفسهم) يجعل تجاهلَ المشروع السياسيّ إغماضًا للعين عن مكمن استحالة الوحدة الوطنيّة الجامعة من دون مراجعته. وهذا ما سيُدخلنا، شئنا أم أبينا، في الصراع السياسيّ البينيّ. ويمكن النظر في الانتخابات التشريعيّة التي أدّت إلى تصادم حركتيّ فتح وحماس، وإلى انفصال قطاع غزّة، للبحث إنْ كان صندوقُ الاقتراع وحده حلاً لمشكلات الواقع الفلسطينيّ.

هناك نقصٌ أساسيٌّ يعتري الوضع الفلسطينيّ مقارنةً ببقيّة دول الربيع العربيّ. فبينما استطاعت نخبٌ ثقافيّةٌ من هذه الدول الانشقاقَ عن نُظمها السياسيّة وتقديمَ تصوّرٍ عن حياةٍ أخرى ممكنة، انقسم المثقفون الفلسطينيّون بين مندغمٍ بالنظام السياسيّ الفلسطينيّ (ومن ثَمّ بمشروعه السياسيّ) وبين مستمرئٍ لترديد خطابٍ ماضويٍّ لا يتضمّن أيّ مشروعٍ قابلٍ للعمل. وهذا ما يستدعي من المثقّفين الديمقراطيين قطعَ حبل السرّة مع الماضي، آخذين في الاعتبار معطيات الواقع وعُقده العنيدة. وأهمُّ ما يُفترض عملُه لتجاوز هذا النقص هو طرحُ بديلٍ عمليّ من «حلّ الدولتين»: بديلٍ لا يتجاهل وجودَ السلطة، بل يعيدُ النظر في وظيفتها لتصبح نواةَ جهاز حكمٍ ذاتيٍّ لكلٍّ الفلسطينيّين في دولةٍ واحدةٍ ديمقراطيّةٍ علمانيّة[3] تتبع لمنظمة التحرير. وفي الإجابة عن هذه التحدّيات نجد الإجابةَ عن مدى نجاحنا في إنعاش المنظمة... أو نستكمل دفنها.

دمشق

---

(١) نديم روحانا، الهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة والحلول السياسيّة، **مجلة الدراسات الفلسطينيّة** (شتاء ٢٠١٢).

(٢) نرى تعقيد هذه العلاقة، ومحاولةَ السلطة التهرّبَ من تبعيّتها للمنظمة ومن الالتزام بوطنيّة جامعة، في نقاشات لجنة انتخابات المجلس الوطنيّ. وعبّر عنها واصل أبو يوسف بقوله إنّ اللجنة «قرّرتْ إحالة حسم طبيعة العلاقة بين المجلسين الوطنيّ والتشريعيّ إلى اجتماعها المقرّر في عمّان، وذلك بعد لقاء لجنة تفعيل المنظمة» (مصدر سبق ذكره).

(٣) ورد في وثيقة اللجنة التحضيريّة لمؤتمر حيفا الثاني من أجل العودة والدولة الديمقراطيّة العلمانيّة في فلسطين التاريخيّة، المنعقد في ٢٩-٢٠١٠/٥/٣٠: «إننا لن نطرح دمقرطة الاحتلال... ولكنّ ندعو لبناء نظام جديد منبثق من الناس ولأجلهم، نظامٍ ينفي المشروع الصهيونيّ ويؤسّس لقيام فلسطين الديمقراطيّة العلمانيّة.»

٦٤ عامًا
على النكبة... والمقاومة

مذكرات (فريال سويد)، قصيدة (خليل أبو سلمى)،
صور (فادي خطاب)

جدّاتي والولادة من الحكاية

فريال سويد ❖

إلى معتصم أبو خميس، وجدّته التي صعدتْ

عندما ينتهي خطُّ السماء من تبديل ثوبه الأرجوانيّ، ويَفرغُ مؤذّنُ الجامع القريب من تكبيراته معلنًا بدءَ طقوس عيد الأضحى، يعودُ زائرو القبور من إلقاء التحيّة على بعض ماضيهم. أما أنا فأستحضرُ الأعيادَ التي وعيتُها بلحظاتها، مستدركًا تكرارَها بتفاصيلها. هؤلاء الذين وعدوا أنفسَهم بالعودة إلى أوطانهم يتجمّعون زرافاتٍ، حسب طاقة كلِّ بيت، النسبُ الأقربُ ثمّ الأبعد، وبعدها تنقطعُ السلسلةُ لتلتئمَ في مركزٍ آخر. وبعد انتهاء التقليد الأوّل، الإفطار، تنفضُّ الحلقاتُ ليُعادَ تجميعُها بترتيبٍ مختلفٍ في مواقعَ مختلفة. وهكذا...

تعدُّ جدّتي الإفطارَ على مهل. تقلّبُ الوجبةَ على نارٍ هادئة، وتنتظرُ بصبرٍ الوصولَ إلى النهاية. في العيد الأخير الذي عاشته، وقبل أن ينضجَ طبخُها، نادت على زوجها الراحل منذ سنوات، وأخبرته أنَّ الطعامَ فقد آخرَ نكهاته من بعده. كان بوحًا مفاجئًا؛ فقد كنتُ أعرفُ أنّها لم تعدْ تضيف الملحَ إلى الطعام منذ النكبة، ولكنْ لم يخطرْ في بالي أنها رويدًا رويدًا كانت تفقدُ كلَّ النكهات. «طبخك حلوّ يا جدّة،» كنّا نمازحها، فتناولنا الملحَ وهي تردّدُ: «أن لا يكونَ مالحًا لا يعني أنّه حلوُ المذاق.»

أفتقدك يا جدّة، وأكثرُ ما أفتقده فيك مرارةُ حكمتك.

❖ ❖ ❖

نتحلّقُ حولها، ونأكلُ فقط لنسمعها تروي الحكاية: «... كنّا نجتمعُ بمعيّة المرحوم أبي. كان بطول الباب. لم يلبسْ ثوبَ غيره؛ حتى تابوته الذي زففناه فيه شهيدًا فُصِّلَ خصّيصًا له.» كانت هذه لازمتَها التي تبتدئُ فيها القولَ، وتنتقلُ بعدها إلى وصف البيّارات، أو الخضرة في البلاد، أو فستان عرسها المزركش؛ فكلُّ ذلك يمرُّ عبر والدها. تمدُّ اليءَ كثيرًا، وتشبّح بيدها ما وسعتْ، وتغنّي له «يا ظريف الطول،» فنأخذُ بالتصفيق. قبل أن ينتشرَ التديّن، وتبدأَ أمّي وأخواتي بالغمز والثرثرة بالحرام والحلال، كانت تقفُ وتتمايلُ على إيقاع الأغنية. أحنُّ إلى والد جدّتي، وأكثرُ ما أحنُّ له صوتُه المنادي في الأرض: «ويلي عليك، مَنْ لك بعدي.»

❖ ❖ ❖

تخبرنا الجدّةُ أنّها تزوّجتْ وهي صغيرةٌ جدًّا؛ بل إنها عندما رُزِقت بكرَها، أبي، لم تعرفْ ماذا تفعل به. كان يزعجها ببكائه، فتشاركه البكاءَ، وتحمله راكضةً إلى أمّها كي تسكتَه. «كان بيتُنا لصق بيت أهلي، حتى إنّ أمّي كانت تصرخُ بي من بيتها وأنا أطبخُ: وطيّتي تحت الأكل يمّة؟» تميلُ برأسها، وتنظرُ إلى صورة جدّي المعلّقة على الجدار: «ما لحقت أعرف شي بالدنيا، حتى أخذه الكريم.» جدّي كان قصيرَ القامة، ولم يكن فلاحًا مثل أهلها، ولكنّها أحبّته. عرفتُ هذا من عينيها.

جدّي، لِمَ رحلت مبكّرًا؟

❖ ❖ ❖

تُخرجُ من خزانتها صرّةً صغيرةً. كلّنا يعلمُ أنّها «تصرصر» المالَ رزمةً رزمةً طوال العام حتى تجمعَ «العيديّات.» وبعد أن نجتمعَ مرّةً أخرى، بعد غسل أيدينا، نتقاطرُ إثرَ بعضنا بعضًا لنتمنّى لها عيدًا سعيدًا، فتَنْقدُ كلاً منّا ما خصّصتْه له. حتى أبي كان يناله نصيبٌ، بعد أن يقبّلَ يدَها بسَكينةٍ ويشكرها على عمرها الذي أفنته من أجله وأجلِ إخوته وأخواته، وينسلّ إلى ركنه متأمّلاً بقيّةَ المشهد بعينين محمرّتين ووجل.

يذكّرني والدي، كلّما تضايقَ من أفعالي، بأنّه حزينٌ طوال الوقت لأنّه أهان أمّه حين جعلها تدورُ مكاتبَ المقاومة بحثًا عنه قبل أن تعرفَ أنه مع أحد فصائلها في لبنان. كان فدائيًّا سابقًا، إلا أنّه من كلِّ تجربته لم يحدّثْنا إلا عن عذاب أمّه، ومدى حبّه لجبل لبنان. ورغمَ متابعته المثابرة للأخبار، فإنّ التعليقَ الوحيد الذي كنّا نسمعُه منه: «فلسطين بعيدة.»

لِمَ أنت بعيدٌ يا وطني؟ لماذا تزدادُ بعدًا بعد كلِّ نشرة أخبار؟

❖ ❖ ❖

تراعي الجدّةُ الزمنَ في روايتها: من والدها، والأرض التي تنجدلُ بالنكبة فتميلُ من البنّيّ الغامق إلى الأسود قبل أن تفقدَ لونَها؛ إلى جدّي المكوّر، الذي ينفردُ كلّما وعته، قبل أن يتسرّبَ في مسام كلِّ الأشياء ويذوب؛ وصولاً إلى أبنائها، الذين امتلكوا الجرأةَ

❖ قاصة فلسطينيّة لاجئة.

الكافيةَ لقطع شرايينهم عن جسدها ووصْلها بأركان الأرض، غير متجرّئين على حبل السرّة، ربّما خوفًا على أنفسهم أو عليها أن تذبلَ فيفقدوها. وإنْ كان كلُّ ذلك بقي يشغلها حتى أغمضتْ عينيها للمرّة الأخيرة، إلا أنّ هاجسَها بقي دومًا حفيداتها على وجه الخصوص. فلئن كانت تروي لنا جميعًا الحكايةَ طقسًا دينيًّا مستمرًّا، فإنها كانت ترتّلُ عليهنّ آياتها مشحونةً بتواصلٍ أنثويٍّ لم أستطعْ فهمه، مع أنني حاولتُ المشاغبةَ مرّاتٍ كثيرةً لجذب نظراتها إليّ. كانت ترمقني بحنوٍّ العارف بحالي، قبل أن تعيدَ وهبَ أخواتي بريقَ عينيها. ودوني، ودون بقيّة الذكور، تأخذهنّ في أسفارٍ خاصّةٍ إلى الماضي: تمسكُ أيديهنّ الصغيرةَ، وتتمسّكُ بهنّ في حضنها ساعاتٍ في زوايا البيت، هامسةً بما لم أجدْ سبيلاً إلى سماعه. ومع الوقت، وهبتهنّ ملامحَها وسحنتَها. ومع السنين صرنا نسمعهنّ يكملن روايتها حين تتوقّفُ لتأخذَ نفسًا، حتى تحوّلتْ قصصُها إلى معزوفاتٍ تشتركُ وإيّاهنّ في تقاسيمها.

جدّاتي الصغيرات لم يكتفينَ بحفظ قصص البلاد، ولا باحتضان المشاعر التي رافقتْ راويتها الأولى، بل عرفن كيف يفضن بها لينشغلَ فضاؤنا برائحة البرتقال، وانتعاش الزيتون، وقامة جدّي التي ما فتئتْ تزدادُ طولاً، والأرض التي تستعيدُ من احمرار وجناتهنّ لونَها.

❖ ❖ ❖

يكادُ سلكُ الهاتف أن يكونَ من حبل سرّة جدّتي؛ فهو يكملُ طقوسَ العيد بوصل الجدّة بأولادها المنتشرين في المنافي وبعض الوطن. ينبّهنا جرسُ الهاتف، حين تصلُ الحكايةُ إلى ذكر الأعمام، إلى أنّ أحدَهم قد تاق إليها. ومع إصغائها عبرَ السمّاعة تضيءُ عيناها ببريقٍ مختلفٍ تتعلّقُ به البناتُ من بيننا ويملن برؤوسهنّ عساهنّ يلتقطن رائحة الأرض من الصوت البعيد. «ما تاكل همّ يمّا، كيف بناتك؟.. وصبيانك؟.. كيف الشجرات بغيابنا؟»

كان يومًا أسودَ ذاك الذي أعلمها فيه عمّي أنّ جدارَ الفصل العنصريِّ حال بينه وبين رؤية الأشجار من نافذته. يومها قالت إنّ «النكبةَ لا تزالُ تتّسع،» فأخذتُ أتصوّر النكبةَ ثقبًا أسودَ يبتلعُ المكانَ والزمان، ونحن نقفُ على حافّته ممسكين بجلبابِ جدّتي حتى لا نذهبَ في الظلام.

جدّتي خاطت لأخواتي جلابيبَ كثيرةً، حرصتْ على أن تكونَ حوافُّها متينةً، وصمّمتْ فيها طيّاتٍ لنتمسّكَ بها. بعدها، بقيتْ تسألُ عمّي عن بناته وصبيانه، وتتركُ وقتَ السؤال عن الأشجار من دون انشغالٍ إلاّ بترقّبنا، قبل أن تنتقلَ لتذكّرَهُ بطول والدها.

❖ ❖ ❖

مرّةً واحدةً تركت الجدّةُ مخيّمَ اليرموك، حين أخذتنا، أنا وإخوتي وأخواتي، لنلتقي أحفادَها الآخرين في عمّان. لم تغيّرْ كثرةُ العدد من عاداتها؛ ربّما زادت من علوِّ صوتها حرصًا على أن نسمعَها جميعنا، وزادت من حركتها لكثرة البنات اللواتي يحتجنَ إلى التواصل الخاصّ، ولكنّها أكّدت على رصانتها بسهولةٍ بيّنتْ أنّها أصيلةٌ في عقلها وروحها. لقد اجتهدتْ في وصل شرايينا بعضها ببعض، وقلّبت احتمالَ اهتمام الذكور في سنّ الزواج بنظيراتهم من البنات، ووضّحتْ أنّ الجدَّ المشتركَ بطوله الفارع، والأرض العطشى إلى اجتماع أحبّتها عليها، مشتركان يعلوان على التباينات. حتى جوازات السفرِ الأربعةُ المختلفة التي نحملها، وأخذنا نتبادلها بفضول، لم تثر استغرابَها. وفضلاً عن ذلك، أشارت إلى طول أبيها، الذي ثبّتته كنيةً لعائلتها عندما سُئلتْ في دائرة النفوس عن كنيتها، بعد وصولها وزوجها إلى سوريا، فقالت:

ـ بيت الطويل.

دمشق

هذيان على جمر العودة

خليل أبو سلمى ❖

- يا أمُّ:
آنَ أنَ يترجّلَ الدمعُ المكابرُ سُفُوحَ عينيك،
ويرتجلَ المساءُ.
في ظلِّ عينيك.
صلواته الثكلى،
ليغفرَ هذا الليلُ
ما اقترفَ الضياءُ من الوضوحِ.
أن نعتلي قمرَ الشرودِ،
نلملمَ الوطنَ المبعثَرَ
بينَ ذاكرةٍ وحُلْمِ.

- يا نائمين على الجراح
وحالمين على الطوى
ومعلَّقين على سياجِ ذهولكمْ في آخرِ الليلِ المُباح:
لن تُبْدِعُوا من لحمِ موتاكم أغانيكم،
لن تبحثوا عن صوتِكم في شفاهِ العابرين،
لن تشربوا من خمرِنا،
لن تسكروا من خمرِكم،
لن تعرفونا،
لن تحصدوا غيرَ الغبارْ.
- يا سادتي:
كم كان لنا
كم كان لكم
أن نشتمَ النزقَ المُعَتَّقَ في لياليِنا القفارْ،
أن نحترقْ لتوَهُّجِ الذكرى،
أن نرتعشْ على قشرِ الأماني
ونرتجلَ الطغاةْ،
أن ننسجَ الفرحَ الهزيلَ من زبدِ البحارْ،
وأن نَضُمَّ إلى القلبِ البلادَ..
نحنو عليها..
كالثكالى...بلادي بلادي بلادي
فيخنقنا البكاءْ.
كم كان لنا
أن نصفعَ الرسلَ المُعَلَّقين على وصاياهم،
أن نرتدي قمرَ التسكعِ في المدنِ الحبيسةِ..
في ثغرِ انفجارْ.
يا سادتي
أشهدُ أنّ القهرَ يغتالُ الأماني،
وهذا القلبَ
سيَصْلِبُهُ الصقيع.
- أمشي بلا جسدٍ
إلى جسدٍ بلا ظلٍّ..
بلا ملامحْ.
أُطعمُ للمدى وجهي
أبحثُ عن جسدٍ كي أرتديه وأستريحْ.
أغفو على تعبٍ،
فيوقظُني شوكُ الطموحِ في خصرِ الرصيفِ،
خنجرًا يَهْذِيْ على صدري
ويبتلعُ المساءْ.
أقايضُ الأيامَ بارتشافِ النورِ
من خدِّ النهارْ،
وبكائيَ المرَّ بابتساماتِ الذئابِ.
أطعمُ عصافيرَ التشهِّي من لحمِ أحلامي،
وحسرتي تَحْسُو في مُقْلَتَيْ جمرَ انكساري.
تزرعُنِيْ شفاهُ العابرين في تفاصيلِ المرارةِ
ذاكرةً خصيبةً،
وتُنْجِبُنِي صحراءُ ذاكرتي حقلاً من الرعبِ المُسَيَّجِ بالجنونِ،
ويخلعُنِي المساءُ سنبلةً كئيبةً

❖ شاعرفلسطينيّ.

تتسلقُ آخرَ الليل ضوضاءَ أغنيةٍ مُعَفَّرَةٍ...
تغتالُ أوتاري.
يغتالُني جسديْ...أُراقِصُهُ.
فأشتهي جسدي.
جسدي حصادُ الريح في سنةٍ عجفاءَ
تنهشُ من دمي شَكْلَ الفصولْ.
روحي حصانُ العائدينَ من وجع الطريق،
غبارُ النازحينَ في تعبِ الحقولْ.
ودمي يُؤَرِّخُني قمرًا على جسدِ الفضيحةِ
يَسْتَافُ دمعَ النادبينَ في قتلي،
يُزَمِّلُهُمْ بعارِ،
يقتفي أثرَ السنابلِ في ليلِ الثكالى،
في عيونٍ تحرسُ الليلَ المُعَتَّكِبَ،
في سفوحٍ أدمنتْ لغةَ الضواري وتقترفُ التكاثرَ،
في حلمِ المسيحِ،
في مشهدٍ يجترُّ ذاكرتي،
ويبذُرُني على الصُّلْبَانِ أفراسًا ممزَّقةَ الصهيلْ.
أضْجَرُ من دمي
يمتصُّني وجعُ البنفسجِ
ويعصِرُني ظمأً على الجدرانِ.
ظَمَئِي يُشَقِّقُ قامتي
وتشربُني البلادُ.

أواهُ يا ظَمَئِيْ...
يا خبزَ أيامي
يا ضالعًا حتى الخطيئةِ في دمي،
يا واحةَ قهرٍ تتسلقُ أرضابَ فمي،
تُخصبُ في هدأةِ ذاكرتي أشباحَ الظلمة،
وتعشِّشُ في أنداءِ يدي.
أواه يا وجعَ البنفسجِ
عبثًا تموءُ...
تتضوّرُ قهرًا،
تحتضنُ بقايا جسدي،
تَنْفُضُ عني عواءَ الصقيعِ
لتكبرَ فيَّ البلادُ
فتذوي على جذعِ حلمي.
أواه...يا وجعَ البنفسجِ
مزَّقَني حبُّ بلادي،
لكنَّك لا تفهمني،
لن يفهمَنيْ غيرُ بلادٍ تكبرُ في أوردةِ الجوعى
تنسجُ في الليلِ خيوطَ الصبرِ
تُغْتَصَبُ مساءً بعد مساء
وتنجبُ صبحًا أقبية القهرِ
وأحذيةَ العسكرْ!!

دمشق